في كلمة القاها امام مجلس النواب

الرئيس جلال طالباني: يجب العمل بكل طاقتنا من أجل تعزيز الوحدة الوطنية

القى رئيس جمهورية العراق السيد جلال طالباني امس الاول كلمة امام مجلس النواب بعد انتخابه رئيساً لجمهورية العراق لمدة اربع سنوات وفيما يلي نص كلمة رئيس الجمهورية

بسم الله الرحمن الرحيم

ايتها الأخوات ، أيها الأخوة

إنه لشرف عظيم كرمتمونا به، بمنحي ثقتكم الغالية لنا، لتبوؤ هذا المنصب الرفيع. ونحن إذ نمتثل لإرادة الشعب، ممثلا بأعضاء المجلس النيابي، ندرك عظم المسؤولية وجسامة المهمات.إن أمامنا أهدافا، في مقدمتها تحقيق الأمن والاستقرار، وتعزيز وحدة المجتمع واعادة بناء الاقتصاد وتوفير الخدمات.ونستعيد في هذا اليوم ذكرى الشهداء الأبرار وتضحيات المناضلين، ضد الدكتاتورية وإرثها البغيض، كما نذكر ضحايا الإرهاب الدموي ونشكر أصدقاءنا وحلفاءنا الذين ساعدونا في إنقاذ بلادنا من بلاء الطغيان وآفة الاستبداد، وحكم المقابر الجماعية. تحققت منجزات كبرى خلال السنوات الثلاث المنصرمة، وفي مقدمتها إجراء الانتخابات ثلاث مرات، وإرساء أسس النظام الديمقراطي، وإتاحة حرية العمل السياسي، وحرية الإعلام، وزيادة رواتب ومداخيل فئات عديدة من المواطنين. وأغتنم المناسبة لأقدم الشكر الجزيل للأخوين الكريمين، الدكتور أياد علاوي والدكتور إبراهيم الجعفري، اللذين بذلا جهودا مخلصة من أجل تحقيق أهدافكم في ظروف صعبة وشاقة ومعقدة للغاية. إن أفضالهم تظل عالقة في أذهاننا وتظل المنجزات التي حققوها خالدة في التأريخ العراقي. إن المنجزات التي تحققت لا تلغي المصاعب والمعوقات، وفي مقدمتها دوامة العنف والإرهاب، ومحاولات إثارة الفتنة وإشعال نيران الحرب الأهلية، والفساد المالي والإداري. ولإزالة المعوقات ينبغي بناء دولة القانون والمؤسسات، وتعزيز الوحدة الوطنية. وهو ما سنعمل على تحقيقه بتعاون الجميع، شخصي والأخوين نائبي رئيس الجمهورية، وأعضاء مجلس النواب، ومجلس الوزراء. الدستور ركيزة أساسية إضافة الى آليات ووثائق اتفقنا عليها، وهي المجلس السياسي للأمن الوطني، والبرنامج السياسي للحكومة، واللجنة الوزارية للأمن الوطني، ومبادئ النظام الداخلي لمجلس الوزراء. ومن حسن الحظ إننا اتفقنا على هذه الوثائق بإجماع الآراء، وبالتوافق بين جميع القوائم الأساسية والفاعلة، والممثلة في مجلسكم الموقر. العراق الجديد عراق الجميع، عراق العرب والكرد والتركمان، عراق السنة والشيعة، عراق المسلمين والمسيحيين، عراق الصابئة والإيزيديين والشبك، وجميع المواطنين على هذه الأرض الطاهرة، أرض العراق. والوحدة العراقية وحدة مقدسة لدى الجميع، ويجب العمل بكل طاقاتنا من اجل تعزيز هذه الوحدة الوطنية، والعمل من أجل تحقيق حكومة الوحدة الوطنية، التي تستطيع تعزيز هذه الوحدة، وتحقيق الأماني التي تناضلون، ويناضل شعبنا من أجلها.

هنا يجب أن نقول بصراحة، ان العراق الجديد لا يريد الانعزال، وإنما يطمح إلى إقامة أمتن العلاقات مع الجميع، ولن يكون منطلقا للعدوان على أحد، وسوف يسعى للعب دوره في المحيطين العربي والإسلامي.يجب أن نضع مصالح العراق، فوق المصالح الحزبية، والفئوية والطائفية والإثنية، والشخصية. ونسهر على حماية وتطبيق القوانين، والذود عن مبادئ الديمقراطية. ونشكر الذين قدموا لنا المساعدات، سواء من الدول التي ساهمت في تحريرنا من أبشع ديكتاتورية، أوالدول التي قدمت مساعدات مالية، ونشكر الجميع الذين يحرصون على وحدة العراق، واستقلاله وسيادته كاملة. وسنسعى من اجل تحقيق الاستقلال الكامل، وذلك عبر إعادة بناء القوات المسلحة على أسس سليمة، بحيث تكون قوات عراقية، قوات مؤلفة من جميع أطياف الشعب العراقي، قوات عراقية حقيقية، مهمتها الذود عن المصالح الوطنية، والابتعاد عن التدخل في السياسة اليومية.أعاهدكم ومن خلالكم أعاهد الشعب العراقي كله، على أداء الأمانة والتمسك بالدستور والقوانين. وأن لا نبخل على شعبنا العراقي بغالٍ ونفيس، وأن نعمل معا، يداً واحدة من أجل عراق جديد، عراق ديمقراطي اتحادي موحد مستقل ومزدهر.

والسلام عليكم
ورحمة الله وبركاته.

بعد انتخاب الهيئات الرئاسية الثلاث

البغداديون متفائلون بنجاح الحكومة لوضع حد لمعاناتهم الطويلة

مواطنون: نريد تحويل الشعارات إلى واقع يلبي طموحاتنا المشروعة

بغداد/ فرقد القريشي - ايناس الشريفي - فيان الربيعي

بعد فترة انتظار طويلة جاءت الخطوة الجديدة على طريق تشكيل الحكومة العراقية وانتخاب الرئاسات الثلاث التي يأمل العراقيون ان تنتشلهم من الواقع المر الذي عاشوه طوال المدة السابقة (المدى) التقت عددا من المواطنين في بغداد الذين اكدوا في احاديثهم أهمية هذه الخطوة التي يأملون ان تتحول فيها الوعود إلى فعل ملموس في حياتهم وخاصة في الجانب الامني الذي يلقي بظلاله على جميع قطاعات الحياة الاخرى..

وقال الدكتور حميد جاعد معاون عميد كلية الاعلام: ان العراق ومنذ التغيير الذي حصل في (٢٠٠٣) ما زال محكوماً بآلية طائفية وشوفينية واستعمارية وان تشكيل الحكومة الاخيرة هو محاولة لغرض تجاوز الآليات المذكورة.. ولهذا فهي تشكل اول خطوة لارساء آليات ديمقراطية يمكن تطويرها مستقبلاً وهذا يعتمد على قدرة الحكومة الجديدة على وضع قواعد وشروط ممكنة لنمو آليات ديمقراطية لحكم العراق..

وقال السيد عبد الحسين علي وهو موظف بان تشكيل الحكومة نوعاً ما خطوة جيدة رغم اشتراك عناصر لم تشترك سابقاً وغياب قوائم اخرى مثل "العراقية" وذلك يعني بقاء نقص في تشكيلة الحكومة ومع ذلك نأمل خيراً للعراق كافة، خاصة في ما يتعلق باستتباب الامن وتوفير الخدمات..

مطلوب برنامج سياسي واضح

وتؤكد الطالبة الجامعية نرمين جليل على انه رغم الجانب الطائفي الذي بدا واضحاً في تشكيل الحكومة، فإن ما نأمله هو ان يتمكن المخلصون من المسؤولين والسياسيين من ان يضعوا برنامجاً يلبي جزءاً من طموحاتنا المشروعة..

ومع الاسف فلقد كان واضحاً الاساس الطائفي لتشكيلة الحكومة من انسحاب صالح المطلك واستبعاد اياد علاوي لانه قيل له وبالنص الواحد (اما ان تكون طائفياً أو ترحل) ولكن عسى ان تنجح الحكومة في مداواة جراحنا..

واشار المواطن محمد علي سائق تكسي إلى حديث السيد جواد المالكي رئيس الوزراء الجديد وتأكيده على سحب السلاح من الميليشيات وعده خطوة نحو الطريق الصحيح لاستتباب الامن.

وقال: ان الحكومة الجديدة قد لا تختلف عن سابقتها لكن كما يبدو فان المالكي اكثر حزماً وقوة في محاربة العابثين بالامن ومن أي طرف وما نتمناه هو ان ينجح في اتخاذ القرارات المناسبة لذلك..

خطة وطنية للأزمات

ودعا المواطن عبد واعي مقاول بناء في الكاظمية إلى ضرورة ان يلتفت المسؤولون إلى حاجات المواطنين الفعلية وان يضعوا خطة وطنية لمعالجة الازمات الامنية والاقتصادية فقد مللنا كما يقول من التصريحات ونريد حكومة جادة ومخلصة للوطن وللمواطنين تعيد لبغداد وجهها المشرق وصورتها البهية فبغداد هي لكل العراقيين.

اما المواطن صائب ياسين صاحب محل موبايل فيقول: ما نريده هو برنامج حكومي واضح يحافظ على ثروات بلدنا من الضياع ويحقق الامن ويحارب رؤوس الفساد الاداري والمالي ومحاسبة كل من نهب اموال الشعب وسرقها.. ومع تقديرنا للمالكي الذي نتمنى له النجاح في مسؤوليته فانني كنت آمل بقاء الدكتور الجعفري واستمراره في تولي المسؤولية لانه خاض غمار التجربة رغم ما فيها من عثرات واعتقد بانه كان قادراً على انجاز مشاريع كثيرة ومهمة للبلاد.

تحويل الشعارات إلى واقع

وقال المهندس سعد جاسم - صاحب مكتبة: الايام وحدها هي التي ستثبت صحة نيات من تبوأ مقاليد المسؤولية وادعو الله ان يحول المسؤولون شعاراتهم إلى واقع حيث اننا لم نلمس شيئاً في الفترة السابقة وان يتعامل رئيس الجمهورية مع قضايا العراق كمسؤول عن كل الشعب بكرده وعربه واقلياته واعتقد ان افكار المالكي متقاربة مع الجعفري الذي كنت افضل بقاءه اما السيد المشهداني فارجو ان يترجم حديثه ووعوده إلى الواقع وان يفعل دور البرلمان في المرحلة القادمة..

ويتوقع المواطن علي كمال احمد - صاحب مطعم شعبي ان تنجح الحكومة في مهمة استقرار الامن لان تشكيلها جيد ومتنوع ويقول: المهم ان تصدق النيات ويعمل الجميع على محاربة كل مظاهر التفرقة بين ابناء الشعب الواحد.

ويشير المواطن مؤيد عاصم (طالب جامعي) إلى حالة التوازن التي سادت روح الاتفاق على هيئات الرئاسة الثلاث ويقول انها حالة تؤشر الاسلوب الصحيح الذي يعبر بالعراقيين إلى ضفة الامان المنشود.

واتفق الطلبة الجامعيون ياسين مهدي وايهاب عواد ومازن عادل على ان ما جرى هو تكريس للمحاصصة الطائفية ومع ذلك فهم لا يمتلكون الا الامل بان تعمل الاطراف المشاركة في الحكومة على تجاوز هذه الحالة وترسيخ مبدأ الوحدة الوطنية في عملهم لأنه الطريق الوحيد والصحيح لانتشال العراق من مشاكله.

وطالبوا رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وكل الشخصيات في الحكومة بتجاوز العقد الماضي وترسيخ قيم المحبة والتسامح ووضع حد لحالة القتل..

وقال سعد زعلان صاحب مكتب عقار: هذه الحكومة هي امل العراقيين وندعو لها بالتوفيق والنجاح واعتقد انها وحدها غير قادرة على ان لا تغفل شيئاً إذا لم يساندها الشعب.. كما ان من المهم ان يأخذ البرلمان دوره في محاسبة الحكومة وتشخيص الاخطاء ووضع الحلول المناسبة لها وان يكونوا المعبر الصحيح عن نبض الشارع.. ما نتمناه ان يكون تشكيل الحكومة خطوة للعبور ووضع حد للويلات التي عانينا منها.

وزيرة البلديات تدعو الحكومة المقبلة إلى إيلاء الخدمات العامة أهمية استثنائية

بغداد/ المدى

دعت وزيرة البلديات والاشغال العامة المهندسة نسرين بروواري الحكومة المقبلة الى ايلاء الخدمات العامة اهمية خاصة واستثنائية بما يوفر امكانيات حقيقية للنهوض الفعلي بالبيئة العراقية.

واشارت الدكتورة بروواري في تصريح صحفي الى الواقع الصعب والظروف المعقدة التي عاشها قطاع الخدمات خلال المرحلة الماضية لاسباب عديدة كان في مقدمتها قلة التخصيصات المالية مما انعكس بشكل سلبي حاد على حقوق المواطنين في التمتع بخدمات مثلى في مختلف المجالات الحيوية وبالاخص في ميادين المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والخدمات البلدية الاخرى.

وشددت الوزيرة على اهمية دراسة واقع الخدمات ميدانيا وعلميا لتحديد البرامج وفق الحالة الفعلية ووفق الاسبقيات ذات الاهمية القصوى وتخصيص المبالغ اللازمة لتجسيد الخطط والبرامج الخدمية لمشاريع وخدمات حقيقية على الارض وعدم ادخال ميزانيات الوزارات الخدمية في دوامة التعقيدات والاجتهادات الشخصية التي اثرت على مستوى الانجاز الحقيقي.

واكدت ان العراقيين ينتظرون من الحكومة الجديدة سياسة ميدانية علمية حازمة في التحديات وفي النهوض بخارطة الخدمات وفي وضع الاسس الحقيقية.

واشارت الدكتورة بروواري الى ان التوسع في عملية البناء الحقيقية والنهوض بالخدمات وانجاز البرامج ذات العلاقة اليومية بالمواطنين في الوقت الذي توفر فيه فرص العمل لقطاعات واسعة وتقلص حجم البطالة فانها بالمقابل تمثل بيئة صحية لمحاصرة الارهاب والجريمة المنظمة وتسهم في عودة الظروف الطبيعية ومواصلة الحياة في اجواء الامن والسلام والاستقرار، بما يتيح للطاقات العراقية المزيد من الابداع.

مفتش الداخلية العام لـ (المدى): أحلنا عشرين مجلساً تحقيقياً إلى هيئة النزاهة و(٢٤) إلى المحاكم

شكلنا (٦٥) مجلساً للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ضد المعتقلين و(٩٢٩) مجلساً تحقيقياً حول الفساد الإداري

بغداد/ المدى

شكلت دائرة المفتش العام في وزارة الداخلية اكثر من ٩٢٩ مجلساً تحقيقياً خاصاً بالفساد الاداري خلال عامي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، وتشكيل اكثر من ٦٥ مجلساً تحقيقياً خاصاً بانتهاكات حقوق الانسان مع المعتقلين في السجون والمواقف التحقيقية التابعة إلى وزارة الداخلية من قبل منتسبيها.

"ذكر ذلك المفتش العام لوزارة الداخلية في حديث لـ (المدى) "واضاف انه تم تشكيل اكثر من ٩٢٩ مجلساً خاصاً بالفساد الاداري في جميع الدوائر التابعة للوزارة المنجز منها ٥١٢ والمتبقي ٣٣٣ والمغلق ٨٤ فضلاً عن احالة اكثر من ٢٠ مجلساً إلى هيئة النزاهة و٢٤ مجلساً إلى المحاكم.

واكد ان مديرية حقوق الانسان في دائرة المفتش العام شكلت اكثر من ٦٥ مجلساً خاصاً بانتهاكات حقوق الانسان مع المعتقلين المنجز منها ٢٤ والمتبقي ٢٨ والمحال إلى اللجنة ١٠ واحالة ثلاثة مجالس إلى المحاكم. منها التعذيب وعدم الافراج عن المعتقلين بعد الافراج عنهم من قبل القضاة أو استفزاز المعتقلين والاستغلال الوظيفي.

واعلن عن اعداد خطة جديدة للقضاء على الفساد الاداري وهي على خطان: الاول هو اعتماد آلية امور التفتيش كما هي موجودة في السابق لمتابعة حالات الفساد الاداري ومعالجة الاخطاء التي ترتكب من قبل ضباط ومنتسبي المفتشية والخط الثاني هو الاستراتيجية الخاصة بالعمل الميداني والاعتماد على العمل بشكل ميداني وليس العمل الورقي والاعتماد على الزيارات الميدانية بشكل مباشر إلى جميع الدوائر في المحافظات حيث قمنا بزيارة ثلاث محافظات: نينوى وكربلاء والنجف التي اثمرت بشكل جيد والتقينا بالمعتقلين والمنتسبين وقد تم تقديم العديد من الشكاوى من قبل بعض المعتقلين ضد بعض الضباط والمنتسبين حول انتهاكات حقوق الانسان وتقديم الخدمات الصحية واكتظاظ السجون وقلة الاطعمة.

واوضح انه تم تشكيل لجنة ميدانية اخرى من قبل بعض الضباط في دائرة المفتش العام قامت بزيارة المحافظات الجنوبية واستحداث غرفة عمليات في مكتب المفتش العام تقوم باللقاءات اليومية مع مدراء الاقسام والضباط الذين يترأسون الاقسام التحقيقية في بغداد والتأكيد على العمل الميداني لأن هناك لجاناً تحقيقية قضت فترة اكثر من سنة ونصف ولم تحسم بسبب عدم اسنادها بالادلة والعمل على الممارسة الميدانية.

واشاد بالدعم المقدم من قبل الوزير إلى دائرة المفتش العام فضلاً عن التعاون المستمر من قبل وكلاء الوزارة مبيناً ان الفساد الاداري هو حالات وليس منهجاً والوزارة جادة في القضاء عليه ولو بشكل جزئي لان هناك إرثاً من الفساد الاداري من النظام السابق إلى نظام مبني على القانون والديمقراطية وارسائها على اسس علمية صحيحة.

مشيراً إلى ان هناك طرقاً للتدقيق على المعلومات الخاصة بالفساد الاداري وتحديد يوم الثلاثاء من كل اسبوع للقاء بالمواطنين لمعرفة القضايا التي يعانونها في الدوائر التابعة للداخلية وبعد تقديم المعلومات من قبل المواطنين يتم تشكيل لجنة تحقيقية في حال ثبوت أي شيء ضد ضباط أو منتسبي الوزارة وعن مديرية حقوق الانسان قال انها تحظى باهمية بالغة من قبل الوزير ودائرة المفتش العام ونحن بصدد تفعيلها وهناك زيارات دورية مشتركة ومفاجئة إلى السجون والمواقف التابعة إلى الوزارة من قبل اللجنة الرباعية المتمثلة بدائرة المفتش العام في الداخلية والعدل والدفاع والقوات متعددة الجنسية مبيناً ان هناك نية في ضم وزارة الصحة إلى اللجنة الرباعية.

واكد ان المواقف التحقيقية التابعة للوزارة تعاني قلة القضاة المتواجدين في المواقف وهناك الكثير من المعتقلين قد امضوا فترة طويلة في المواقف ولم يفرج عنهم بسبب قلة القضاة وكثرة المعتقلين كما يعاني المعتقلون قلة الاطعمة وتقديم الخدمات الصحية واكتظاظ المواقف بالمعتقلين.

واتهم وزارتي العدل والصحة بالتقصير والامتناع عن عدم تسلم السجناء المحكومين ومن بينهم محكومون بالاعدام من الذين قاموا بالاعمال الارهابية ضد ابناء الشعب وعدم تقديم الخدمات الصحية للمواقف.

اما بخصوص آلية عمل لجنة اجتثاث البعث في الوزارة فقال عليها اعتماد طريقة التخفيف في اقصاء بعض المسؤولين في الوزارة مثل وكيل وزير الداخلية لشؤون الشرطة اللواء علي غالب وقائد قوات حفظ النظام اللواء مهدي صبيح وغيرهم كثيرون لكي لا يضطلع بها احد ويفترض ان تعطى فرصة الاصلاح إلى بعض الاشخاص الذين لا توجد لديهم مؤشرات بارتكاب جرائم بحق ابناء الشعب.

ونفى عدم ورود أي معلومات خاصة باتهام قائد قوات حفظ النظام اللواء مهدي صبيح الغراوي بسرقة اكثر من ٥,٤٥٠ مليارات ابان احداث الفلوجة. ويذكر ان الغراوي كان الحاكم العسكري في الفلوجة خلال الاجتياح الاخير للمدينة.

وعن مديرية امن وسلامة مبنى وزارة الداخلية اكد ان لها الحق في اعتقال الاشخاص المشتبه بهم والتحقيق معهم حسب المادتين (٤٩، ٥٠) من قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ الذي يخول أي ضابط أو مفوض التحقيق مع الاشخاص الذين يقومون بارتكاب جرائم أو جنحة باشراف قاضي التحقيق ولا يحق لهم غير ذلك.

وعن طلاب الكليات العسكرية والشرطة والمماثلة لها من الذين لم يتخرجوا ابان سقوط النظام. دعا الجهات التشريعية إلى التدخل في تشريع قانون يضمن حقوقهم، مؤكدا انهم يستحقون النظر في قضاياهم ورفع الحيف عنهم.

شرطة حماية المنشآت يتظاهرون في النجف

النجف/ المدى

تظاهر العشرات من منتسبي شرطة حماية المنشآت في النجف مطالبين بحسم موضوع الاستغناء عن خدمات اكثر من الف و٥٠٠ منتسب منهم من قبل مجلس محافظة النجف لاسباب غير معروفة.

وطالب المتظاهرون بالاستمرار بصرف رواتبهم التي باتت مهددة بالقطع. وقد تدخلت الشرطة الوطنية العراقية لتفريق التظاهرة واطلقت الاعيرة النارية في الهواء مما ادى الى اصابة احد المتظاهرين بجروح طفيفة".

AL- Mada

issued by: Al- Mada Establishmentfor Mass Media, Culture & Art

جريدة يومية سياسية
تصدر عن مؤسسة المدى
للاعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير

فخري كريم

بغداد - شارع ابو نؤاس محلة ١٠٢- زقاق ١٣- بناء ١٤١

هاتف
7170395 - 7170513

فاكس 7175943

دمشق -شارع كرجية حداد
ص.ب ٨٢٧٢ او ٧٣٦٦
تلفون: ٢٣٢٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩

بيروت الحمرا- شارع ليون - بناية منصور -الطابق الاول
تلفاكس ٧٥٢٦١٦-٧٥٢٦١٧

توزيع وكالة المدى للتوزيع